الوضع اللبناني واكتمال تبعية الأنظمة العربية في اطار التسوية الامبريالية

احتلت النشاطات المتعلقة بالتسوية محور التحركات الديبلوماسية والسياسية العربية والدولية في الاسابيع والايام الماضية . فقد توالت التصريحات المختلفه ، لا سيما من قبل القوى الامبريالية واسرائيل والانظمة العربية ، معتبرة ان هناك ظرفا وجوا سياسيا مناسبا الان للاسراع في مسيرة التسوية والمفاوضات المتعلقة بها ، اي ان « مرحلة الجمود في التسوية قد انتهت » كما صرح الون وزير الخارجية الصهيوني في ٧٦/١١/٢٩ .

فقد « ظهرت مؤخرا دلائل مشجعة تبعث على الامل في التوصل الى تسوية شاملة لنزاع الشرق الاوسط » كما جاء في حديث فانس وزير الخارجية الاميركي المقبل الى مجلة نيوزويك (الصحف ٦/ ٧٦/١١) .

وبدورها وافقت وايدت اسرائيل دعوة السادات وفهمي الاخيرة لابرام « اتفاقية سلام » وعقد مؤتمر جنيف « دون شروط مسبقة » . وتنشط مختلف الاوساط الدولية والعربية وتمهد وتدعو لعقد مؤتمر جنيف ، وتتالى تصريحات عدد من المسؤولين في الثورة الفلسطينية موافقة ضمنيا ، ولكن بصورة واضحه « اذا » وجهت الدعوة ، للاشتراك في مؤتمر جنيف .

فما هي الدلالات السياسية لكل هذه التحركات والخطوات الحثيثة في هذا الوقت بالذات ، ولماذا تعتبر اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والانظمة العربية بأن « مرحلة الجمود في التسوية قد انتهت » ، وان هناك جوا سياسيا ملائما لعقد مؤتمر جنيف « دون شروط مسبقة » وابرام معاهدة سلام من خلال تسوية سياسية «شاملة» بدل سياسة الخطوة خطوة ؟

تأتي هذه التحركات ، من الزاويه الرئيسيه في اثر تمكن الحلف الامبريالي الفاشي الرجعي العربي من توجيه سلسلة من الضربات العسكريه والسياسية للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة معها ، ادت الى اضعافهما ووضعهما في نطاق سياسي لا يؤثر او يعرقل مسيرة التسوية ،وفرض سياسه الامر الواقع عليهما ودفعهما الى مجاراة هذه السياسة وعدم استعدائها والخضوع لاطارها في اللحظه الراهنه . وذلك تمهيدا لالحاق المزيد من الضربات للمضمون الوطني والديمقراطي المعادي للامبريالية والصهيونيه والرجعية الذي تمثله المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية .

فدين براون المبعوث الاميركي الى لبنان كان قد صرح في ندوة صحافية في واشنطن بتاريخ ٧٦/٨/١٠ بأن وجود « حركة فلسطينية لا تقع تحت تهديد اليسار فيها واكثر توحدا .. ومحكومة اكثر من قبل دول المواجهة مع اسرائيل يمكن ان تقودنا في اتجاه التسوية ، اذا ما امكن ايجادها كنتيجة للمواجهة القائمة في لبنان..اننا نسعىمع بعض الدول الى منع تحول لبنان نحو اليسار» « السفير » ٧٦/٨/٢٣)

أليس هذا ما تم تحقيقه مؤخرا الى حد كبير : مقاومه فلسطينية محكومة اكثر من قبل دول المواجهة وسياساتها الاستسلامية ، ومنع تحول لبنان نحو اليسار ؟ أليست هذه هي « الدلائل المشجعه التي ظهرت مؤخرا للتوصل الى تسوية شاملة » حسب تعبير فانس وزير الخارجية الاميركي المقبل ، اضافة الى ارتياح الولايات المتحدة واسرائيل والرجعيه العربية لسياسة التضامن العربية السائرة في اتجاه التبعية للامبريالية وليس في مواجهتها ، بعد قيام النظام السوري في خدمة اهداف المخطط الامبريالي في لبنان بكفاءة عالية ، وتحول التناقضات بين الانظمه العربية الدائرة في فلك التسوية الى تناقضات هامشية لا تؤثر على سياسه ومصالح الامبريالية في المنطقة .

ان سياسة « الخطوة خطوة » المتبعة سابقا كانت لا تعكس مهارة السياسة الاميركية من خلال « دهاء » كيسنجر ، بل المسافات الدرجية الموضوعية التي كانت قائمه بين النظامين المصري والسوري لجهة مستوى ونضج علاقتهما بالامبريالية . فالنظام المصري كان قد قطع شوطا كبيرا على كافة المستويات في اتجاه توطيد علاقته بالامبريالية بينما لم يكن النظام السوري قد قطع ، سابقا ، نفس الشوط تقريبا . الا ان موقف هذا النظام مؤخرا من احداث لبنان ، ووقوفه بالنتيجه الى جانب القوى المعادية ، اضافة الى جملة من السياسات الرجعيه الاخرى على اكثر من صعيد ، قد الغى عمليا هذه المسافه الدرجيه ، ولم يعد هناك ادنى مبرر لتعامل الامبريالية واسرائيل مع الانظمة العربية بالمفرق (سياسه الخطوة خطوة) بل بالجمله (القيام باتباع سياسه الخطوات الشاملة) . ما دامت هذه الانظمة تسير دون نشاز كبير في فلك السياسة الامبريالية انطلاقا من مصالحها الطبقيه . ان النجاح الذي حظي به المخطط الامبريالي الفاشي الصهيوني الرجعي في لبنان حتى الان ، وانعكاس هذا النجاح على مسار التسويه في المنطقة ، لا يمكن عزوه الى شراسة الهجمة الضاريه وحدها فقط . بل الى تردي السياسة التي تنتهجها المقاومه والحركه الوطنية في مواجهة هذا المخطط .

■■ سياسة « تكتيكية » بالكامل !

فالمقاومة والحركة الوطنية ، بدرجات متفاوتة ، تنهجان سياسة تكتيكية بالكامل ، سياسة ردود الفعل والرقص على دفوف الاعداء ، سياسة تجريبية تتعامل مع كل موقف او لحظه سياسيه على حدة بمعزل عن استراتيجية ثورية علمية تحدد طبيعه المرحله والاعداء الطبقيين والاهداف والشعارات المناسبة . ولقد تراوحت مواقف المقاومه والحركة الوطنيه ، في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمري الرياض والقاهرة ، بين التشدد والمرونه تبعا للارض السياسية التي كانا يقفان عليها ، فحين مادت هذه الارض ، بفعل ترددهما وغياب استراتيجيه ثوريه تستجيب لكافه المنعطفات السياسيه ، طفت مواقف المرونة باسم ضرورة التكيف التكتيكي مع الواقع . فما العمل ما دام الواقع لا يسمح الان بأكثر من ذلك ؟! ولكن هذا المنطق ينسى انه دوما المتبع في كل الظروف والخاضع لابتزاز الاعداء على فقدان الاتجاه الثوري ، وان الواقع نفسه ليس سوى حصيلة نشاط وصراع القوى السياسيه المختلفه ، فالنتيجه الاخيرة التي يقررها « الواقع » ليست معزولة عن نوع النشاط السياسي الذي تقوم به القوى الوطنية والثورية ، فلا يفرز هذه النتيجه « المخطط » المعادي فقط ، بل نوع سياستنا ومجابهتنا لهذا المخطط ايضا .

ان المرونة التكتيكية لا تعني التكيف او الانخراط الجزئي او السكوت في افضل الاحوال (باسم الحفاظ على ما تبقى من المكتسبات والدفاع عن النفس) لا تعني الرضوخ لما يفرضه « الواقع » او الاعداء والقيام «بتزيين» هذا الواقع السيء وتجميل وجه الاعداء البشع امام الجماهير ، بل مناهضة هذا الواقع والنضال لاجل تغييره اخذاً بعين الاعتبار لموزين القوى السياسية في اللحظة السياسية المحددة . ان « علم التراجع » هو علم مقاومة الاعداء وتغيير الواقع السيء في مرحلة تراجع المد الوطني والديمقراطي ، وليس علم تزيين وجه الاعداء والخضوع لسياساتهم مما يؤدي الى استمرار مرحلة التراجع لفترة اكبر ومزيد من بلبله الجماهير وفقدانها لاحترام قادتها واحزابها القائمة .

ان « الواقع الذي لا يسمح بأكثر من ذلك » هو دائما وباستمرار ليس واقعا ثابتا لا يتزحزح ، بل هو مرهون بحركة الصراع الطبقي والوطني . فالتناقضات الطبقية والوطنية لا يمكن لجمها لفترة طويلة فلا بد ان تنفجر من جديد والسياسة الثورية الصائبة المعبرة عن وجهة نظر الطبقة العاملة والطبقات الشعبية هي التي تساهم في اسراع تفجر هذه التناقضات الطبقية والوطنية والوصول بها الى نهايتها المحتومة وتحقيق الانتصار .

ان السياسة « التكتيكية » بالكامل التي ما زالت تنهجها المقاومة والحركة الوطنية والمعبأة بأوهام الفكر البرجوازي الصغير الضيق الافق لا تمت الى التكتيك بصلة ، بل هي تساهم ، عن غير قصد وبالنتيجة ، في انجاح حلقات اخرى جديدة من المخطط الامبريالي في لبنان والمنطقة .

■■ طبيعة التسوية في المنطقة العربية :

يعتبر موضوع التسوية في المنطقة العربية اكثر المواضيع التي يتم تناولها وترددا من مختلف القوى السياسية منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ والى اليوم . ومع ذلك فانه من اكثر المواضيع تشوشا في اذهان العديد من القوى والتنظيمات السياسية البرجوازية الصغيرة القومية واليسارية الاصلاحية .

فغالبا ما يجري حصر موضوع التسوية بقضية انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتله عام ١٩٦٧ بعيدا عن مجمل السياسات الاخرى المرتبطة بالتبعية للامبريالية .

فالصراع في المنطقه هو صراع « عربي ـ اسرائيلي » واسرائيل هي « العدو الرئيسي » المشترك لكل العرب . ومن هنا ينبغي توحيد وتضافر « كافة الجهود » لاجبار اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

ان مثل هذا المنطق القانوني الضيق الافق والمشوه في فهمه لطبيعة الصراع مع الامبريالية في المنطقة بما تمثله اسرائيل من دور خاص ، يغفل كل ما يدور في المنطقه من سياسات للتفريط بأسس الاستقلال السياسي والاقتصادي من قبل الانظمة العربية البرجوازية والسير في فلك التبعية الامبريالية .

فالبنسبة لهذا المنطق ، فان البرجوازيه هي وطنية دائما وابدا .. او « وطنية محدودة » في اسوأ حالاتها ، فهو لا يستطيع ان يتصور ان نفس هذه الانظمة البرجوازيه العربية التي كانت في فترة الخمسينات وحتى اواسط الستينات معاديه للامبريالية والرجعية والصهيونية ، تسعى في مرحلة هبوطها وافلاسها التاريخي والسياسي الى التفريط بأسس الاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي الذي حققته في مواجهة الامبريالية والى نسج صلات التحالف مع الحلف الامبريالي الرجعي والتخلي عن القضية الفلسطينية والتآمر على المقاومة والحركات الوطنية والتقدمية خارج بلادها نفسها .

ان تعقيد العملية التاريخية لتحول هذه الانظمة البرجوازية في اتجاه المعسكر الامبريالي ، وهو تعقيد حافل بالتناقضات والمنعرجات (اي انه لم يكن يسير ، خاصة في السابق على خط مستقيم) قد ترك الكثير من الاوهام حول هذه الانظمة ، انطلاقا من غياب اي تحليل طبقي علمي لطبيعة هذه الانظمة ودورها في كل مرحله من مراحل تطورها ، فما دامت التسوية لا تسير بمعدلات متسارعة وما زالت تواجه « تعنتا » و « عنادا » اسرائيليا ومماطلة اميركية ، فانها ما زالت قضية « وهمية كلامية » . وعليه فان كافة التركحات السياسية والديبلوماسية لا تؤدي الى نتيجة « ملموسة » ، مما يضفي طابعا تبريريا لكافة الاجراءات والسياسات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها البرجوازيات العربية في اتجاه التحالف مع الامبريالية ، بحجة انها سوف لن تؤدي الى نتيجة « ملموسة » . ومثل هذه النتيجة « الملموسة » لا تفهم احيانا الا باعتبارها مفهوما قانونيا لتوقيع صك الاستسلام والصلح بصيغته النهائية وبحصر المسألة برمتها في موضوع مساحة الكيلو مترات التي انسحبت او يمكن ان تنسحب منها اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . ولكن مقابل ماذا ؟ مقابل توقيع الاعتراف الديبلوماسي والقانوني باسرائيل فقط لا غير !

ان الاعتراف باسرائيل وبالهيمنة الامبزيالية والرجعية في المنطقة العربية انما يعني سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية في اتجاه الترابط مع الامبريالية ومصالحها وسياستها في المنطقة بما في ذلك الحفاظ على الدور الخاص المناط بالكيان الصهيوني كعصا امبريالية غليظة في وجه حركات التحرر الوطني في المنطقة الرامية الى الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الامبريالية .

ان سبب تباطؤ الامبريالية واسرائيل في انجاز حلقات من التسوية مع الانظمة العربية التي احتلت اراضيها عام ١٩٦٧ ، انما كان مرتبطا بانتظار جملة من التحولات السياسية والاقتصادية التي تقرب هذه الانظمة من الامبريالية . وبمقدار ما تم من هذه التحولات على مختلف الاصعدة جرت عملية التقدم في اتجاه انسحاب اسرائيل من بعض الاراضي المحتلة . ان اسرائيل باحتلالها لهذه الاراضي انما تقوم بدور اسراع وانضاج مثل هذه التحولات المختلفة المطلوبة من الانظمة البرجوازية « لتسوية » ما اشادته من استقلال سياسي واقتصادي نسبي في مواجهة الامبريالية ابان مرحلة صعود